December 2006

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة السابعة والعشرون

روما، إيطاليا، 5-9 مارس/آذار 2007

مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بواسطة الرصد والمراقبة والإشراف وتدابير دولة الميناء ووسائل أخرى

الموجز

يتسبب الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيولوجية وبيئية حادة. وتعرض هذه الورقة الإجراءات التي تطبقها حالياً الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم باستخدام آليات مختلفة كتدابير دولة الميناء ونظام رصد السفن وأنواع أخرى من التكنولوجيا. ومع معرفة المشاكل التي يسببها الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتحديد الآليات المضادة وتطبيقها، تحقق تقدم في هذا المجال. غير أن النجاح في المستقبل سيستلزم التزاما وتعاونا وموارد وابتكارا ويقظة مستمرة.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات منظمة الأغذية والزراعة متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: www.fao.org

أولاً – مقدمة

1– يصف الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم[1] تنوعا كبيرا من التصرفات المتصلة في المقام الأول بأنشطة الصيد غير المشروعة. وهو شاغل رئيسي لكافة أصحاب الشأن المعنيين بمصايد الأسماك، بما في ذلك السلطات الحكومية، والصيادون الملتزمون بالقانون، والمجتمع المدني. والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يفشل المحاولات التي تبذلها المنظمات الحكومية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بطريقة رشيدة وللمحافظة على موارد المحيطات. كما أنه يعرقل تقدم الحكومات نحو تحقيق الأمن الغذائي للسكان المعتمدين على الصيد، ودعم سبل العيش المستدامة للصيادين. وقد عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن هذا الشاغل الشائع الانتشار، فـ"أكدت ***مرة أخرى على قلقها الشديد*** من أن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم لا يزال واحدا من أخطر التهديدات التي تواجهها النظم الإيكولوجية البحرية، ولا يزال يترك آثارا خطيرة وكبيرة على حفظ وإدارة موارد المحيطات".[2]

2– وأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أنشطة دينامية قادرة على التكيف وسريعة التنقل، وكثيرا ما تتم في الخفاء، مما يجعل رصدها صعبا. وبسبب طبيعتها المستترة هذه، يتعذر وصفها بدقة، ولكنها حقيقة واقعة.[3] ولأنها معقدة بطبيعتها، فلا تصلح لها الحلول البسيطة، كما يتبين من زيادتها رغم كافة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

3– وتشارك في هذا النوع من الصيد شبكات معقدة من الإجراءات والكيانات، وهو لا يقتصر على صيد الأسماك بأسلوب غير قانوني، وإنما يتضمن أيضا شحن الأسماك والمنتجات السمكية وتجهيزها وتفريغ الشحنات وبيعها. كما أن دعم السفن وتموينها، وتوفير التمويل لها أمور تشكل جزءا من حلقة عمليات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وحتى يتسنى رصد هذه الأنشطة ومكافحتها، يجب ألا يقتصر التركيز على تتبع سفن الصيد، بل يجب أن ينصب أيضا على تتبع الأسماك،[4] اعترافاً بحقيقة تنقل المنتجات في سلاسل التوريد في هذه الآونة. وليست سفن الصيد عادة هي التي تصل إلى الميناء محملة بشحنتها من الأسماك التي تم صيدها بطريقة غير قانونية دون إبلاغ ودون تنظيم. بل إن الصفقات تتم في البحار، ويجري نقل الأسماك من سفينة الصيد إلى حاويات مبردة، أو سفن أكبر، أو سفن تصنيع، أو غيرها. ويمكن تقسيم المصيد على عدة مجهزين أو وسطاء أو مستوردين، وقد يشارك في ذلك مسوقون متعددون، مع إمكانية النقل عن طريق الجو أو البحر أو الأرض. ولذلك، يمكن أن يضطلع نطاق واسع من أصحاب الشأن بدور في القضاء على أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودن تنظيم، من بينهم دول العلم، والدول الساحلية، ودول الميناء، ودول الأسواق، والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية، والصناعات السمكية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، والمستهلكون.

---

[1] الفقرة 3–1 (الصيد غير القانوني)، و 3–2 (الصيد دون إبلاغ)، و 3–3 (الصيد دون تنظيم) من خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2001. الصفحة 24.

[2] قرار الجمعية العامة A/RES/60/31، 2006 (الفقرة 33).

[3] التقارير عن توقيف السفن بعد مطاردات طويلة ومأساوية وخطيرة في معظم الأحيان عبر مساحات شاسعة من المحيطات، أو المحاكمات الكبيرة، أو السفن التي يُرفض رسوها في موانئ بسبب اشتراكها في عمليات شحن غير قانونية لا تزال مثارا لأقوال الصحف.

[4] توصل مؤخرا فريق استعراض تابع لإحدى المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك إلى أن "الاهتمام قليل بمراقبة الأسماك التي تم صيدها (بسفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم). فما من سفينة واحدة من السفن التي ثبت اشتراكها بكثافة في مصايد أسماك المرجان دخلت، على حد علم أي إنسان، إلى ميناء وعلى متنها الأسماك. بل إن الأسماك تنقل من سفينة إلى أخرى في البحر، ويجري تفريغها في حاويات مبردة". Performance Review Panel's Report of the North East Atlantic Fisheries Commission, Vol. 1 Main Report, 2006. 100p, pp 41-42.

4– وتتصل أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بكافة جوانب ومراحل استغلال الأسماك واستخدامها. كما أنها تحدث في أعالي البحار وفي المناطق الخاضعة للسلطات والاختصاصات الوطنية. ثم إنها منتشرة كالوباء في مصايد الأسماك بجميع أنواعها، الصغيرة الحجم منها والصناعية. فعلى سبيل المثال، تقحم بعض سفن الصيد الصناعية نفسها باستمرار في مناطق الصيد المخصصة لمصايد الأسماك الصغير الحجم والحرفية. ونظرا لانعدام القدرة على أداء عمليات الرصد والمراقبة والإشراف، كثيرا ما يكون الإشراف في هذه المناطق منعدما، فيتم الصيد غير القانوني دون رقيب، مخلفاً آثارا للسكان والاقتصادات المعتمدة على الصيد.[5]

5– وفي حين أن تقدما قد أُحرز في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فلا تزال هناك روابط ضعيفة يستغلها باستمرار الضالعون في هذه الأنشطة. ويشكل تحمل دول العلم لما عليها من مسؤوليات والتزامات عنصرا رئيسيا من عناصر الاستراتيجية المطلوبة للقضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولكنه ليس العنصر الوحيد. ولا بد من التركيز على تكتيكات أخرى للتغلب على المشاكل التي تسببها الدول التي لا تستطيع تحمل مسؤولياتها وتنفيذ التزاماتها أو التي لا تقوم بذلك. ويقدم التقرير التالي لمحة عن بعض التطورات التي طرأت مؤخرا في مجال التصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ويدعو لجنة مصايد الأسماك إلى دراسة عدد من الإجراءات.

موجز بالوضع الراهن للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقضايا المتصلة بالرصد والمراقبة والإشراف

6– لقد كانت لمنظمة الأغذية والزراعة الريادة في معالجة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، من خلال إجراء دراسات، ونشر المعلومات، وعرض المساهمة في بناء القدرات، وتعزيز المؤسسات، وتوفير منتدى عالمي للدول من أجل صياغة الصكوك الملائمة. و خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه التي تعتمد على مسؤوليات الدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي والتي تعد طوعية، توفر توجيها مهما للدول بشأن التدابير التي يتعين اعتمادها أثناء أدائها لمختلف أدوارها كدولة العلم أو دولة ساحلية أو دولة أسواق أو دولة عضو في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. كما أنها تطلب من كل بلد أن يعد تقييما ذاتيا لقوانينه وسياساته وممارساته. وللمساعدة في هذا المسعى وفي تطبيق خطة العمل، قامت منظمة الأغذية والزراعة برعاية تسع حلقات عمل إقليمية بشأن خطة العمل، ونشرت أدلة تقنية[6] وأصدرت خطة عمل وطنية نموذجية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من أجل الدول الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.[7] وقد ساعدت هذه الجهود الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في اتخاذ بعض الإجراءات المبينة أدناه.

7– وتواصل المنظمة أيضا أعمالها بشأن هذه المسائل مع الوكالات الشقيقة مثل المنظمة البحرية الدولية. وقد اجتمعت جماعة العمل المخصصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية بشأن الصيد غير

[5] في سبتمبر/أيلول 2006، فرضت كينيا حظرا على الصيد بالجر، بسبب قيام عدد من صيادي الجر الكبيري الحجم بانتهاك الأراضي القريبة من الساحل المخصصة لذلك. ورغم أن من المفترض أن يقوم صيادو الجر بالصيد على مسافة تتجاوز 5 كيلومترات، فقد اقتربوا من الساحل وصاروا في نزاع مع الصيادين الحرفيين وأصبحوا يستنفدون الأرصدة.

[6] Implementation of the International Plan of Action to Prevent, Deter and Eliminate Illegal, Unreported and Unregulated Fishing. *FAO Technical Guidelines for Responsible Fisheries.* No. 9. Rome, FAO. 2002. .122p

[7] National Plans to combat illegal, unreported and unregulated fishing: Models for coastal and .small island developing States. FAO/FishCode Review. No.6. Rome, FAO. 2003. 76p

القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة في عام 2001 لتحديد مجالات التعاون. ومن المقرر أن تعقد اجتماعا ثانيا في يوليو/تموز 2007. وتضع اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ دولة العلم التابعة لمنظمة البحرية الدولية بندا دائما في جدول أعمالها يتعلق بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة.

8- وبينما لا يستطيع هذا التقرير أن يقدم عرضا كاملا لما قامت به الدول، فثمة استقصاء أجرته المنظمة مؤخرا يوجز ما اضطلعت به الدول الأعضاء التي أجابت عليه من أعمال لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

9- وبالإضافة إلى الإجراءات المنفردة، اتخذت الدول إجراءات جماعية عن طريق برامج مشتركة وهيئات إقليمية. ويتزايد استعمال الأصول المتقاسمة في المجالات التي لا تستطيع فيها الحكومات الوطنية أن تتحمل بمفردها العمليات الكبيرة الحجم أو في السياقات الأخرى التي يؤدي فيها ضم الأصول إلى زيادة كفاءة عمليات الرصد والمراقبة والإشراف. ومن الأمثلة المستمدة من بعض المناطق، نظام الأمن الإقليمي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، الموجود منذ الثمانينات، الذي تشكل حماية مصايد الأسماك أحد وظائفه التعاونية الرئيسية؛ وقد اقترحت المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا إنشاء وظيفة مدمجة لحراسة الحدود من أجل دولها الأعضاء الـ25.

التدابير المتخذة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الأرقام بالنسبة المئوية)*

المنطقة (عدد الإجابات المحددة موضوع بين قوسين)	تحسن الرصد والمراقبة والإشراف (77.6 في المائة)	نظام الترخيص وتسجيل السفن (22.4 في المائة)	التحسن في الإطار القانوني (16.3 في المائة)	التعاون بين البلدان والسلطات (16.3 في المائة)	إعداد خطة العمل الوطنية/اتفاق الامتثال (14.3 في المائة)
أفريقيا (12)	45.0	25.0	10.0	10.0	5.0
آسيا (4)	60.0	20.0	20.0	20.0	
أوروبا (3)	100		33.3	66.7	
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (منظمة الأغذية والزراعة)(13)	71.4	28.6		7.1	14.3
الشرق الأدنى (3)	66.7	33.3	33.3		
أمريكا الشمالية (2)	100		100	100	100
جنوب غرب المحيط الهادي (2)	33.3		33.3	33.3	66.7

* المصدر: التحليل الإحصائي الإقليمي لإجابات الدول الأعضاء في المنظمة على الاستبيان المتعلق بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (الجدول 37).

[ملاحظة: أفاد 83.1 في المائة من الدول الأعضاء التي أجابت على الاستبيان عن إقرارها بأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يشكل مشكلة (انظر الجدول 36). ولا تنطبق النسب المئوية المبينة في هذا الجدول إلا على هذه المجموعة من الدول.

عناوين الجدول: تشكل القيمة بالنسبة المئوية إجمالي النسبة المئوية للبلدان التي أفادت عن تطبيقها كتدبير لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتضم التدابير المبينة في الجدول 73.5 في المائة من كافة التدابير المبلغ عنها. ومن التدابير الأخرى المبلغ عنها: جمع البيانات عن المصيد والجهود المبذولة (10.2 في المائة)، والتدريب وإزكاء الوعي (8.2 في المائة)، ونظم التتبع (6.1 في المائة)، وخطط الإدارة المشتركة (6.1) في المائة. أما سائر المسائل المتبقية، فقد حقق كل منها أقل من 4.1 في المائة]

10– لقد ظل أعضاء وكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادي لسنوات عديدة يتقاسمون قدرات الرصد والمراقبة والإشراف باستخدام سجل إقليمي بالسفن، ونظم مراقبة السفن، والمراقبين، والإشراف، وإجراءات الركوب الموحدة، وغير ذلك من التدابير. وأعزي الانخفاض الناتج عن ذلك في حالات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى زيادة مستوى الإشراف والتعاون فيما بين بلدان المنطقة، وكذلك شدة العقوبات المفروضة في المحاكمات.[8]

11– وحدث التقاسم أيضا بين الهيئات الإقليمية، وشمل أصولا غير إشرافية. فقد عملت هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي كمركز لرصد مصايد الأسماك من أجل منظمة مصايد أسماك جنوب شرق الأطلسي، أثناء قيام هذه المنظمة الأخيرة بإعداد برامجها.

12– وقد عالج العديد من أنشطة المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك في الآونة الأخيرة مسائل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتعبيرا عن الرغبات التي أبدتها الدول الأعضاء في هذه المنظمات والتوجيهات التي قدمتها خطة العمل الدولية[9] والصكوك الأخرى، اعتمدت هذه المنظمات طائفة من تدابير الصون والإدارة صُممت لكي تتولى الاضطلاع بدورها الفريد في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

13– واستخدام قوائم السفن المشاركة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم شائع عن طريق المشاركة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. كما أن هذه المنظمات الإقليمية زادت مما تحدثه من تأثير بالربط بين قوائمها. ويستهدف هذا السفن السريعة التنقل، والسفن التي تغير العلم، والسفن التي تنقل شحناتها بصورة غير قانونية في البحر. وفي عام 2007، سيؤدي اتفاق للمعاملة بالمثل بين هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي إلى إنفاذ قائمة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

14– واستخدمت هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي قائمة مزدوجة تتكون من قائمة ألف (قيد المراقبة/مشبوهة) وقائمة باء للسفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.[10] واعتبر فريق استعراض من الخبراء أنّ استخدام القائمتين واعتماد تدابير دولة الميناء قد حسّن عملية الرقابة على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وكانت إحدى سفن النقل المبرّدة التي وضعتها هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي على القائمة السوداء سنة 2006 بعدما شوهدت وهي تتلقى أسماكاً من سفن غير أطراف تصطاد في المنطقة الخاضعة للاتفاقية، خضعت للملاحقة من موانئ شمال الأطلسي وحتى الموانئ الآسيوية بعدما حاولت مراراً وتكراراً تفريغ حمولتها من الأسماك التي اصطادتها بشكل غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأمكن إبلاغ الحكومات مسبقاً بذلك من خلال التعاون في التوقيت المناسب بين الحكومات، فعمدت هذه الأخيرة إلى رفض استقبال السفينة، لا بل أمرتها بمغادرة المياه الإقليمية بعدما أصبحت مكلفة للجهات المالية المساندة لها.

[8] Field Study on Port State Measures in Select Major Small Island Developing Ports in the Western Central Pacific Region, Brown, C. FAO Consultant, 2006. 48p.

[9] تقر خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه بدور المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وتقترح تعزيزه بما يلي: إعداد تدابير للامتثال، والإبلاغ الإلزامي، والتعاون في مجال تبادل المعلومات، ووضع وإدارة سجلات سفن الصيد، والرصد والمراقبة والإشراف، وخطط الركوب والتفتيش وبرامج الملاحظين، وتدابير تتصل بالسوق، وتحديد الظروف التي تعتبر فيها السفن قد شاركت في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وإدارة سجلات السفن المأذون لها بالصيد وسجلات السفن المشاركة في الصيد غير القانوني دن إبلاغ ودون تنظيم، والعديد من الخيارات الأخرى.

[10] تقرير فريق الخبراء لاستعراض الأداء في هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، المجلّد 1، التقرير الرئيسي، 2006. 100 صفحة.

15- وبالإضافة إلى قوائم السفن المرخّص وغير المرخّص لها، اعتمدت بعض المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك خططاً لتوثيق المصيد، نظاماً إلزامياً لمراقبة السفن، تدابير مراقبة الموانئ، حظر عمليات التفريغ من سفينة إلى أخرى في البحر، إقفال المصايد المشكوك في أنها لا تُبلغ عن جميع الأنواع التي تصطادها، تنسيق عمليات نقل البيانات، الاستعانة بالمراقبين، فرض الإبلاغ عن أي عمليات صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم قد تشاهدها السفن المرخّص لها، فرض عقوبات تجارية وتوسيع نطاق التعاون بينها.

16- ويجب مواصلة هذه الجهود ومضاعفتها لمواجهة بعض الاتجاهات المسيئة التي أشارت إليها السلطات المعنيّة بالرصد والمراقبة والإشراف بما في ذلك تسرّب شركات إرهابية منظّمة في قطاع الصيد. وعلاوة على ذلك، تشارك في التجارة العالمية اتحادات من الصيادين غير القانونيين، فيعمدون في معظم الأحيان إلى تصميم وبناء سفن بحسب شروطهم الخاصة للإفلات من ضبطها بواسطة المراقبة. ومن المواضيع المثيرة للاهتمام بشكل متزايد المصيد الثانوي بكميات كبيرة، ومعظمه دون إبلاغ أو تنظيم.

17- وهناك كيانات أخرى أيضاً ناشطة في هذا الميدان. ويستمرّ اتساع الشبكة الدولية للتعاون والتنسيق في مجالات الرصد والمراقبة والإشراف في مصايد الأسماك. ويبلغ حالياً عدد البلدان الأعضاء في المنظمة دون مقابل أكثر من 50 بلداً. وتشكل هذه الشبكة منتدى للمختصين في الرصد والمراقبة والإشراف في مصايد الأسماك حيث المجال مفتوح للتنسيق والتعاون والتدريب. واستضافت الشبكة سنة 2005 مؤتمراً عالمياً للتدريب على التطبيق بحضور نحو 150 مشاركاً وبرعاية مشتركة من منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي وماليزيا. ويموّل فريق المهام بقيادة وزارية المعني بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في أعالي البحار مشروعاً عملياً يمتدّ على ثلاث سنوات ويمكّن الشبكة من الاستعانة بقدرات تحليلية ومن تدريب الموظفين وتقديم الدعم.

18- وقد أصدر فريق المهام تقريره عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم[11] وهو يواصل العمل حالياً على عدد من المبادرات من خلال جهاز المتابعة في المملكة المتحدة. وانطلقت حلقات العمل في معهد Chatham House للأبحاث لمناقشة خيارات السوق من أجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بالإضافة إلى موقع على الويب خاص بهذا النوع من الصيد.

19- وقد انضمّ عدد متزايد من الصيادين الذين يحترمون القوانين إلى جهود مكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال إبلاغ السلطات الوطنية والإقليمية عند مشاهدتهم لأي أطراف تمارس هذا النوع من الصيد وترفض العمل ضمن الأطر القانونية. وهناك أيضاً مبادرات أطلقتها الصناعة لردع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومنها مثلاً تجمّع صيادي الأسماك المسنّنة القانونيين ومنظمة الصيد الرشيد لأسماك التونة.

20- واقتفاء أثر الأسماك[12] واحد من تدابير عديدة متصلة بالتجارة تُستخدم لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم[13]. وكان أحد أبرز الباعة بالتجزئة للأغذية العضوية والطبيعية في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة قد

[11] Closing the net. التقرير النهائي لفريق المهام بقيادة وزارية والمعني بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في أعالي البحار. 2006. 112 صفحة.

[12] صُممت نظم تتقفي أثر الأسماك لغايات متعددة. فبعضها ضروري لسلامة الأغذية وأمنها أو للصحة العامة أو لشروط تنظيمية، فيما بعضها الآخر طوعي ويمكن أن يتضمّن معلومات تجارية أو معلومات للمستهلك مثل بطاقات التعريف الإيكولوجية. وترد آخر التطورات على صعيد تتقفي أثر الأسماك وبطاقات التعريف في التجارة بالأسماك في التقرير المرفوع إلى الدورة العاشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التي عُقدت في سانتياغو دي كومبوستيلا في أسبانيا خلال مايو/أيار – يونيو/حزيران 2006. والوثيقة COFI:FT/X/2006/6، 9 صفحات.

أوقف نقل الأسماك المسنّنة عام 1999 بسبب مخاوف تتعلّق بالاستدامة وبالصيد غير القانوني. وفي عام 2006، عاودت المجموعة تكوين مخزونها من الأسماك لكن فقط من إحدى مصايد الأسماك المسنّنة بالخيط الطويل في جنوب جورجيا والحائزة على شهادة صيد من مجلس التوجيه البحري. ودُعي المشترون إلى التحقق أولاً من بطاقة التعريف الإيكولوجية (من مجلس التوجيه البحري) قبل الشراء نظراً إلى المخاوف المتعلقة بالصيد غير القانوني للأسماك المسنّنة وبالإفراط في صيده[14].

تدابير دولة الميناء

21– مع مراعاة التركيز على دور دولة العلم في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، انصبّ الاهتمام أكثر فأكثر على المساهمة التي يمكن أن تقدّمها دول الميناء والتي لا يُعتبر تدخّلها ذا مردودية تكاليفية فحسب لضمان الامتثال للقوانين الوطنية وللتدابير الإقليمية لصون الموارد وإدارتها، بل من المحتمل أن يفضي إلى مجموعة من أدوات التطبيق من جانب دولة الميناء و/أو دولة العلم و/أو دول ثالثة.[15]

22– وتمّ تناول موضوع اختصاص دولة الميناء لاعتماد التدابير المناسبة بشكل تدريجي. ففي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة سنة 1982، كانت المرّة الوحيدة التي أشير فيها بشكل صريح إلى دول الميناء في الأحكام الخاصة بحماية البيئة البحرية. واتخذت خطوة حاسمة ولو محدودة مع اتفاقية تعزيز امتثال السفن التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة سنة 1993 وفيها إشارة إلى واجب دولة الميناء إبلاغ دولة العلم إذا ما توفرت لديها قرائن منطقيّة تجعلها تعتقد بأنه جرى استخدام أي من سفن صيد الدول المعنية لممارسة نشاط قوّض فعالية التدابير الدولية لصون الموارد وإدارتها. وتمثّلت الخطوة التالية بصدور اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية سنة 1995 وفيها أحكام أكثر صراحة وتفصيلاً عن التدابير التي يمكن دولة الميناء اتخاذها (المادة 23)، بما في ذلك حظر عمليات الإنزال والنقل من سفينة إلى أخرى. وتضمّنت أيضاً مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة سنة 1995 أحكاماً محددة في المادة 8–3 عن المساعدة الواجب تقديمها لدول أخرى وبخاصة لدول العلم. وراحت خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه والصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة سنة 2005 إلى أبعد من ذلك إذ خُصص فيها جزء بكامله للأحكام المفصّلة عن تدابير دولة الميناء. وانطلاقاً من خطة العمل الدولية هذه، عقدت المنظمة مشاورات فنية وللخبراء أفضت في نهايتها إلى وضع قائمة مفصّلة بتدابير عمليّة تبلورت في

[13] لبحث مفصّل عن التدابير الممكنة المتصلة بالتجارة المستخدمة أو التي يُمكن استخدامها على نحو فعّال في مواجهة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. أنظر Using Trade Measures in the Fight Against IUU Fishing: Opportunities and Challenges, OECD, Bertrand Le Gallic، 2005.

[14] ملاحظات Jim Humphrey، المدير الإقليمي لمجلس التوجيه البحري في الأمريكيتين.

[15] أدوات التطبيق هي:

- رفض الدخول إلى الميناء من أساسه؛
- حظر إنزال المصيد و/أو نقله من سفينة إلى أخرى و/أو تجهيزه؛
- مصادرة المصيد والتجريد منه؛
- حظر استخدام خدمات الميناء مثل التزويد بالوقود والتزويد بالإمدادات والتصليحات؛
- حظر بيع الأسماك التي اصطيدت عن طريق الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والاتجار بها وشرائها وتصديرها واستيرادها؛
- اتخاذ إجراءات قضائية أو مدنية أو إدارية بموجب القوانين الوطنية؛
- التعاون مع دولة العلم و/أو الأعضاء في أي من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك من أجل التطبيق و/أو الردع.

ما بعد على شكل الخطة النموذجية لتدابير دولة الميناء من أجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الخطة النموذجية للمنظمة).

23- وأقرّت لجنة مصايد الأسماك في دورتها السادسة والعشرين (مارس/آذار 2005) الخطة النموذجية للمنظمة واعترفت بالحاجة إلى تعزيز تدابير دولة الميناء بقدر أكبر في ظلّ عدم وجود اتفاق على التدابير الملزِمة. ووافق الأعضاء في لجنة مصايد الأسماك على ضرورة متابعة العمل، خاصة الشقّ المتعلق منه بالتطبيق العملي للخطة النموذجية للمنظمة. وتحدد الخطة النموذجية التي هي صكّ طوعي، حداً أدنى من المعايير، يعود بعدها لدول الميناء وللمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك الحريّة الكاملة لاعتماد معايير متشددة أكثر أم لا.

24- وفي الاجتماعات اللاحقة التي عُقدت على شتى مستويات منظومة الأمم المتحدة، كان هناك اعتراف بضرورة تعزيز عمليات الرقابة من جانب دولة الميناء وجرى تشجيع الدول على تطبيق الخطة النموذجية وعلى الترويج لاعتمادها في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وعلى النظر في إمكانية استحداث صكّ ملزِم من الناحية القانونية، متى دعت الحاجة.[16]

25- إنّ المواصفات الأساسية للخطة النموذجية للمنظمة هي مواصفات تطبيقية. فهي تتطرّق إلى مسؤوليات دولة الميناء بالنسبة إلى عمليات التفتيش والإجراءات الواجب اتخاذها عن حدوث أي خروقات والمعلومات التي يجب الإبلاغ عنها ونقلها. وتتضمّن الملحقات توجيهات مفصّلة في الميادين التالية:

- المعلومات التي يجب إعطاؤها قبل الدخول إلى الميناء؛[17]
- إجراءات التفتيش من جانب دولة الميناء بالنسبة إلى سفن الصيد الأجنبية؛[18]
- نتائج عمليات التفتيش من جانب دولة الميناء بما في ذلك عند حدوث خروقات؛[19]
- نظم المعلومات عن عمليات التفتيش؛[20]
- والتدريب المتكامل للمفتشين في دولة الميناء.[21]

26- واستجابة للنداء الذي أطلقته لجنة مصايد الأسماك في دورتها السادسة والعشرين من أجل بناء القدرات البشرية لمؤازرة تدابير دولة الميناء، قام مشروع التدريب والتوعية على برنامج فيشكود في المنظمة، عنصر TrainFish،

[16] حصل هذا في عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار (يوليو/تموز 2005) في الجمعية العامة للأمم المتحدة والقرار الصادر عنها عن استدامة مصايد الأسماك (نوفمبر/تشرين الثاني 2005)، A/RES/60/31، الفقرة 42 ومؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض الأرصدة السمكيّة (مايو/أيار 2006).

[17] تعريف السفينة، الغاية من دخول الميناء، التراخيص بالصيد، معلومات عن الرحلة وعن الأنواع.

[18] تعريف السفينة، التراخيص، مستندات أخرى، معدات الصيد، المنتجات السمكية ومن المصايد والتقرير.

[19] مراجع التفتيش، تعريف السفينة، الترخيص بالصيد، معلومات عن الرحلة، نتيجة تفتيش الحمولة المفرّغة، الكميات المتبقية على متن السفينة، نتائج تفتيش المعدات والاستنتاجات.

[20] الاتصالات الآلية والرموز الدولية والبيانات.

[21] يجب أن يتضمّن أي من برامج التدريب حداً أدنى من العناصر هي إجراءات وتدابير لصون الموارد وإدارتها وقوانين ومصادر معلومات للتحقق منها والأنواع والقياسات ورصد إنزال المصيد والصعود إلى متن السفينة/تفتيشه والمحافظة على القرائن ومجموعة التدابير المتاحة واللغات اللازمة.

بتنسيق عقد حلقة عمل إقليمية عن تدابير دولة الميناء ضمن شراكة مع وكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادي في فيجي. أغسطس/آب 2006.[22] والتخطيط جارٍ لعقد حلقات عمل إضافية في أقاليم أخرى.

27– وسبق للمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أن اعتمدت مجموعة من تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقام بعضها بتنفيذ تدابير وبتقييم الأداء من أجل تحديد الثغرات أو العوائق التطبيقية. وفي ما يلي بعض الأمثلة على تدابير دولة الميناء.

28– واتخذت مؤخراً هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي تدابير[23] وُصفت بأنها "تتخطى الأحكام الواردة في الخطة النموذجية للمنظمة[24]" والتي من شأنها أن تحمّل دولة العلم مسؤوليات إضافية للتحقق من المعلومات الصادرة عن سفن الصيد التابعة لها والمصادقة عليها قبل الإنزال.[25] وستؤدي هذه التدابير عملياً إلى إغلاق الموانئ الأوروبية أمام عمليات إنزال الأسماك المجلّدة التي لم تتحقق دولة العلم التي تتبع لها السفينة من قانونيتها.

29– وتعمل حالياً هيئة مصايد أسماك غرب وسط المحيط الهادي على وضع خطّة إقليمية لتدابير دولة الميناء، فيما اعتمدت الهيئة الدائمة لجنوب المحيط الهادي نموذجاً لتدابير دولة الميناء من أجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في جنوب شرق المحيط الهادي، استناداً إلى الخطة النموذجية للمنظمة في الحالتين كلتيهما.

30– وقد وُضعت خطط لتفتيش الموانئ من جانب كل من الهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي[26] ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي[27] وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي[28]. واعتمدت بدورها هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي سلسلة تدابير منها مثلاً توثيق المصيد.

31– ويشكّل التنسيق بين دول الميناء عاملاً حاسماً ويمكن أن يسهل بشكل أكبر بكثير من خلال اعتماد تشريعات على غرار قانون لاسي في الولايات المتحدة[29]. ويمكن بموجب نظام من هذا النوع أن يُخضع المنتج الذي غادر دولة ما بصورة غير قانونية للملاحقة في الدولة المستورد إليها أو التي يُباع فيها أو يُنقل إليها وإلى ما هنالك.[30]

---

[22] حلقة العمل الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ووكالة مصايد أسماك منتدى المحيط الهادي للترويج للتنفيذ الكامل والفعال لتدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، 2006. أنظر http://www.fao.org/newsroom/en/news/2006/1000380/index.html. وسيُنشر تقرير حلقة العمل مع عرض متعدد الوسائط على قرص مدمج صادر عن المنظمة في مطلع سنة 2007.

[23] في اجتماعها السنوي الخامس والعشرين كما أشارت إليه في بيان صحفي صدر بتاريخ 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[24] تقرير فريق الخبراء لاستعراض الأداء في هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، المجلّد 1، التقرير الرئيسي. الصفحة 42.

[25] على أي سفينة أجنبية تنوي إنزال مصيدها أو نقله إلى سفينة أخرى أن تبلغ دولة الميناء بذلك قبل ثلاثة أيام على الأقلّ من الموعد المرتقب للوصول. ولا يجوز أن تبدأ العمليات إلى بعد حصولها على ترخيص من دولة الميناء استناداً إلى تأكيد من دولة العلم بأنّ المصيد كان من ضمن الحصّة المجاز بها (حيثما يسري ذلك) وبأنه أبلغ عنه وحُسب وحصل في المنطقة المعلن عنها.

[26] التوصية 97–10 للهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي. تتضمّن الخطة بعض المعايير الدنيا لرصد عمليات الإنزال والنقل من سفينة إلى أخرى وللتحقق من الامتثال، بما يشمل الحصص، ولجمع البيانات وغيرها من المعلومات. واتُفق في وقت لاحق على حظر عمليات الإنزال والنقل من سفينة إلى أخرى بالنسبة إلى السفن التابعة لغير الأطراف والتي تبيّن أنها قامت بخرق خطير. أنظر أيضاً التوصية 98–11 للهيئة نفسها.

[27] يشمل التفتيش عندها: التحقق من الأنواع والكميات والحجم؛ التحقق المقارن مع سجلات السفينة والتقارير عن المصيد الخارج وعن أي عمليات تفتيش؛ والتحقق من حجم شباك الصيد.

[28] القرار 03/05 الصادر عن هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي. يجدر بالأعضاء التحقق من المستندات ومن معدات الصيد ومن المصيد في الميناء واعتماد أنظمة تتماشى مع القانون الدولي لحظر عمليات الإنزال والنقل من سفينة إلى أخرى من جانب السفن غير الأطراف. وقد اعتُمدت واجبات إضافية اعتباراً من عام 2005.

[29] يعتبر قانون لاسي أنه من المخالف للقانون لأي شخص خاضع لولاية الأمم المتحدة "استيراد أو تصدير أو نقل أو بيع أو استلام أو الحصول على أو شراء...أي من الأسماك أو الكائنات البريّة التي تم الحصول عليها أو امتلاكها أو نقلها أو بيعها بما يخالف أي من القوانين أو التشريعات في أي ولاية أو بما يخالف أي من القوانين الأجنبية." 16 United States Code Section 3371 et seq.

[30] قدّمت مؤخراً شركة إسبانية وطنية ومن أوروغواي اعترافاً بارتكاب جرم أمام إحدى المحاكم في الولايات المتحدة بعدما استوردت من سنغافورة أسماكاً مسننة اصطيدت بشكل غير قانوني وتفوق قيمتها 3.5 مليون دولار أمريكي وحاولت بيعها في الولايات المتحدة وزوّرت مستندات الاستيراد. وعلى المدعي، بالإضافة إلى التخلي عن الأسماك ودفع غرامة، التوقف عن ممارسة أي نشاط مباشر أو غير مباشر يتصل بالأسماك المسننة، كما ويجب على الشركة تصفية أعمالها في مهلة أقصاها 45 يوماً.

نظم رصد السفن، ونظم الكشف عنها، والتكنولوجيا ذات الصلة

32- تستخدم سلطات الرصد والمراقبة أدوات عديدة في هذا المجال نظرا لأنه لا توجد وسيلة واحدة يمكن أن توفر المعلومات والتحليلات اللازمة للنجاح في تحديد موقع سفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتعقبها والقبض عليها وملاحقتها قضائيا. غير أنه توجد أداة قد تكون فريدة في نوعها من حيث سرعة الاستخدام ومدى قبولها، وهي نظم رصد السفن[31] باستخدام الأقمار الصناعية[32]. وتعتبر هذه النظم إضافة ذات قيمة كبيرة كأداة لرصد ومراقبة مصايد الأسماك، حيث أنها تسمح للسلطات المعنية بمعرفة مواقع السفن في حينها. وقد أدى استخدام نظم رصد السفن إلى زيادة فعالية تكاليف نشر دوريات المراقبة زيادة كبيرة نتيجة لتحديد الهدف سلفا والتعرف عليه بسهولة أكبر. ويمكن، باستخدام نظم الرصد، الكشف عن الانتهاكات، مثل تلك التي تتعلق بالمناطق المغلقة، بسرعة تيسر ملاحقة المخالفين قضائيا.

33- التوسع مستقبلا في استخدام نظم رصد السفن مسألة مؤكدة. وسوف يدعم ذلك بقوتين دافعتين هما: السوق التنافسية والدعوات الرسمية لزيادة استخدام هذه النظم[33]. ويوفر السوق، معززا بالتقدم التكنولوجي، وحدات رصد أصغر وأرخص، كما يوفر وسائل اتصال أقل تكلفة. وتحظى هذه النظم باهتمام الوزارات المعنية بمصايد الأسماك التي طالبت بالتأكد من أن الدول التي ترفع جميع السفن الكبيرة العاملة في أعالي البحار علمها قد سجلتها في نظم رصد السفن في موعد غايته ديسمبر/كانون الأول 2008.[34]

34- برغم كل إمكانات نظم رصد السفن إلا أن بعض السلطات بالغت في تقدير قيمتها، حيث اعتبرتها الأداة المثلى للرصد والمراقبة وأنها تغني عن استخدام أي أدوات أخرى . ولا تتحقق الفائدة القصوى من نظم رصد السفن إلا إذا اقترن ذلك باستخدام أدوات أخرى للرصد والمراقبة وتكملته. وعقدت المنظمة مؤخرا مشاورة الخبراء بشأن استخدام نظم الرصد والأقمار الصناعية في رصد مصايد الأسماك ومراقبتها والإشراف عليها، والاستعانة بالخبراء القانونيين والتقنيين والتشغيليين في تقديم المشورة والإرشادات في هذه المجالات[35]

35- أوصت المشاورة بعدد من الإجراءات بشأن استخدام نظم رصد السفن، ونظرت بصفة خاصة في إمكانية التوصية باستخدام وسيلة دولية أخرى تلزم بتبني نظم رصد السفن. وخلصت المشاورة إلى أن الإطار القانوني الدولي القائم لهذه الوسائل يوفر أساسا كافيا لتبني وتنفيذ نظم رصد السفن. ودرست المشاورة بعناية المزايا المحتملة التي قد يوفرها عقد

---

[31] يقصد بنظام رصد السفن استخدام قدرات الملاحة والاتصالات لتقديم بيانات عن موقع السفينة وحركتها.

[32] استخدم نظام مراقبة السفن لأول مرة فى 1988، وفى الوقت الراهن فإن جميع دول الصيد الرئيسية نفذت نظام مراقبة السفن فى بعض مصايد الأسماك بها على الأقل. وعلى مستوى العلم، فإن عشرات الآلاف من سفن الصيد مجهزة بنظام مراقبة السفن. ويذكر أن نسبة مئوية كبيرة من أعضاء منظمة الأغذية والزراعة الذين قاموا بالرد على مسح تنفيذ المدونة قد نفذت بالفعل نظام مراقبة السفن أو يخططون لتنفيذه. تحليل الاحصاءات الاقليمية لوجود أعضاء منظمة الأغذية والزراعة على استبيان 2006 بشأن تنفيذ مدونة الصيد الرشيد، الجدول 16.

[33] . دعت الوثائق الصادرة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه والوثائق التي صدرت بعد ذلك، البلدان التي تحمل السفن علمها إلى معرفة موقع سفنها خارج المياه الإقليمية وتحديد نظم رصد السفن بأنها أداة لتتبع السفن. أنظر على سبيل المثال مشاورة الخبراء لشأن سفن الصيد التي تعمل بسجلات مفتوحة والدورة السابقة للجنة المصايد، فيما يتعلق بالمصادقة على تقرير مشاورة الخبراء بشأن التوصيات المتكررة الواردة في هذا التقرير والقائمة على أساس الصيد غير القانوني بدون إبلاغ وبدون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

[34] إعلان روما لعام 2005 عن صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

[35] . تقرير مشاورة الخبراء عن استخدام نظم الرصد والأقمار الصناعية للرصد والمراقبة والإشراف، وتقرير مصايد الأسماك رقم 815، المنظمة، 2006 ص- 68

اتفاقية إضافية ملزمة ، مثل الحافز الإضافي الذي توفره هذه الاتفاقية، ونطاق القضايا التي يمكنها التصدي لها، وإمكانية بناء القدرات المستدامة في ظل هذا القبول الملحوظ لنظم رصد السفن، حيث أصبح 94 في المائة من سفن الصيد الكبيرة التي تزيد حمولتها على 100 طن في البلدان الملتزمة باتفاقيات الصيد الإقليمية، تستفيد من إمكانات نظم رصد السفن، وما الذي يمكن إحرازه مع قيام عدد كبير من الدول بتنفيذ نظم رصد السفن أو عزمها على ذلك، والعوامل الإضافية، مثل احتمال التضارب مع العديد من الترتيبات القائمة، والوقت المطلوب لإبرام وسريان الاتفاقيات، ومقاومة بعض "إجهاد الوسائل".

36- وبينما لم توص المشاورة باتفاقية دولية ملزمة، إلا أنها أوصت بعدد من الآليات الأخرى التي يمكن النظر فيها لسد الفجوات القائمة في تنفيذ نظم رصد السفن. ويمكن أن تشمل هذه الآليات خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وإصدار إعلان أو استراتيجية لتوجيه وتيسير التنفيذ العالمي المعزز لنظم رصد السفن. وينبغي للمنظمة أن تضع قائمة مرجعية بالمتطلبات التشريعية والشروط النموذجية والقوالب اللازمة لتنفيذ نظم رصد السفن، بما في ذلك الوصول إلى البيانات واستخدامها وتقاسمها. وأوصت المشاورة بتحديث الخطوط التوجيهية التقنية الحالية لنظم رصد السفن.

37- عملا على الاستفادة الكاملة من نظم رصد السفن سلمت المشاورة بأنه يتعين تعميم التحليل الوظيفي والنظام على نطاق أوسع. وبينما سلمت المشاورة بأن نظم رصد السفن هي تكملة قيمة لنظم إدارة مصايد الأسماك، فإنه يوجد قصور في التحليل الضروري لدورها في دعم أهداف الإدارة. والواقع أن نظم رصد السفن لم تدرج جيدا وبشكل دائم في قائمة البيانات القائمة التي تولت السلطات الوطنية تجميعها. وغالبا ما كانت نظم رصد السفن تنفذ بمعزل عن بيانات سجل السفن وعن بيانات إدارة مصايد الأسماك المتعلقة بحجم المصيد والجهود ومعدات الصيد والمعلومات الخاصة بتراخيص الصيد وسجل السفن وغيرها من المعلومات البحرية المتاحة.

38- يوضح الوضع في أيسلندة مدى قيمة التعميم الكامل للنظم. وبفضل تعميم نظم الرصد والمراقبة أمكن لإدارة المصايد والسلامة البحرية في أيسلندة تنفيذ مهام الإنقاذ والبحث عن السفن التي لم تقدم المعلومات المطلوبة عن موقعها كل 30 دقيقة ولم تستطع الاتصال بالراديو. وأدى ذلك إلى إنقاذ الأرواح ولكنه حال دون إبلاغ السفينة عن حالتها عبر نظام رصد السفن لأن ذلك يعني عمليا إخضاعها للتفتيش من قبل سلطات آيسلندا.

39- فضلا عن ذلك يجب أن توجد نظم رصد السفن كجزء من الإطار المؤسسي للسياسات والقوانين والممارسات. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة في جميع المجالات لاغتنام مزايا نظم رصد السفن بقدر ما يمكن. وأعرب البعض عن ضرورة توخي الحذر عندما تنفذ نظم رصد السفن كإجراء مظهري من نظم الرصد والمراقبة، بينما يكون توازن عملياتها ضعيفا. وتحتاج الاستفادة من نظم رصد السفن إلى التطوير الكافي لقدرات الإشراف وتدريب مسؤولي نظم الرصد والمراقبة، ووضع الأطر القانونية والتقنية، واتخاذ الإجراءات القضائية الداعمة، وغير ذلك من برامج رصد ومراقبة مصايد الأسماك.

40– رُئي أن تقاسم البيانات بين الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والسلطات الإقليمية والدولية المعنية مسألة ضرورية، وتم التشديد على أهمية تناسق صيغ[36] البيانات وتوافقها ونوعيتها

41– كثيرا ما أثيرت مسألة سرية البيانات بدافع القلق تجاه الحصول على البيانات واستخدامها على الصعيد الوطني فما بعده. ويفتقر العديد من البلدان للأحكام التشريعية بشأن الحفاظ على سرية المعلومات. وقد رُئي أن تتولى المنظمة إعداد أحكام نموذجية عن السرية لمساعدة البلدان في تطوير تشريعاتها في هذا المجال.

42– يظل التلاعب ببيانات نظم رصد السفن من بين المسائل الرئيسية المثيرة للقلق. ومن الأمثلة على التلاعب بهدف الغش التي تشكل تحديا مستمرا، مسألة التزوير في البلاغات الخاصة بموقع السفن. وقد رأي أن أساليب التيقن من البيانات، مثل نظم الكشف المحسنة وأمن البيانات وتحسين التكامل بينها وبين نظم البيانات الأخرى، مثل بيانات السجلات الالكترونية للسفن، تشكل أساليب مناسبة لمكافحة التلاعب. ورُئي أن وضع برامج الكترونية تحليلية للبيانات مسألة ضرورية، ولكنها مكلفة بدرجة قد تؤدي لاستبعادها. ويتعين التوصل إلى خيارات للتمويل والبحوث المشتركة في هذا المجال.

43– تستخدم نظم الكشف عن السفن، التي يتولى مركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية ريادته، التصوير بالأقمار الصناعية في الكشف عن السفن غير الملتزمة أو التي لا تبلغ عن مكانها. ونظرا لأن نظم رصد السفن باستخدام الأقمار الصناعية تعتمد على تعاون مشغلي السفن بالمشاركة في تزويد هذه السفن بالمعدات الضرورية، فإنه لا غنى عن وجود بدائل للكشف عن السفن التي ترفض تزويدها بها في إطار نظم رصد السفن أو إقفال هذه المعدات. وتبشر نظم رصد السفن هذه بنتائج جيدة، ولكن بسبب ارتفاع التكلفة وغير ذلك من القيود القائمة، فليس من المتوقع أن تستخدم على نطاق واسع في الأجل القريب.

44– طرحت على المشاورة تكنولوجيات أخرى، تشمل التحديد ونظم التتبع بعيدة المدى ونظم التحديد الآلي، ولكن لم يعتبر أي منهما بديلا لنظم رصد السفن.

45– عملت قوى السوق على خفض تكلفة معدات نظم رصد السفن والاتصالات كما أنها تعمل على ابتكار معدات جديدة مما يتيح إمكانية شمولها للمصايد الصغيرة والقطاعات الحرفية لصيد الأسماك. وتم تطوير منتجات غير مكلفة نسبيا واضعة هذه القطاعات نصب عينيها وآخذة في الاعتبار توافر مصادر يعول عليها للطاقة وحجم هذه المعدات وإمكانية تحميلها في السفن وانخفاض استهلاكها من الطاقة وتعديل المواصفات، فضلا عن الحاجة العامة إلى توافر الأمان والرقابة. وثمة أمثلة على نجاح بعض هذه المعدات. فقد اعتمد مشروع الإشراف المجتمعي في غينيا، الذي يشكل جزءا من برنامج السبل المعيشية المستدامة الذي تضطلع به المنظمة، على التعاون بين حرس السواحل ودوريات الصيد المحلية التي تستخدم قوارب الكانو المزودة بأجهزة اللاسلكي وأجهزة الاستقبال اليدوية المتصلة بالأقمار الصناعية. وانطلاقا من القلق إزاء التعامل الذي يشكل خطورة بين أسطول الصيد التجاري وبين الصيادين المحليين تقوم دوريات

[36]. بموجب بروتوكول وافقت عليه المفوضية الأوروبية والنرويج وآيسلندا وجزر الفايرو ومنظمتان إقليميتان لصيد الأسماك ومنظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، تم وضع نموذج منسق للبيانات هو نموذج شمال الأطلسي لتحديد مجالات موحدة للبيانات، غير أن نوعية البيانات تظل مسألة رئيسية محل نظر. (لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمدير نظام رصد السفن في هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي).

المراقبة المجتمعية بإبلاغ حرس السواحل عن موقع السفن غير القانونية حسب خطوط العرض والطول لتوجيه حرس السواحل إليها. ويفيد الصيادون أن أسطول الصيد بالشباك الجرافة التي تعمل في مجال رؤيتهم تعرف أن هؤلاء الصيادين سيسرعون بإبلاغ السلطان عنها.[37]

السجل العالمي الشامل لسفن الصيد

46- ركز الاجتماع الوزاري لمصايد الأسماك الذي عقد في مارس/آذار 2005 اهتمام الوزراء على موضوعين هما: الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وكارثة المد الزلزالي تسونامي التي وقعت في ديسمبر/كانون الأول 2004. وأعرب الوزراء عن رغبتهم في الانتقال من الكلام إلى العمل في التصدي للصيد غير القانوني. غير أنهم سلموا بأن الاعتماد على التدابير القائمة ليس كافيا وأن الأمر يحتاج إلى أدوات إضافية لسد الفجوات ومواجهة أوجه القصور فيها.

47- من بين الإجراءات الجديدة التي دعا إليها إعلان روما لسنة 2005 الصادر عن الاجتماع الوزاري بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وضع "سجل شامل لسفن الصيد لدى المنظمة". وهذا السجل الشامل لسفن الصيد غير موجود حاليا. وسيشمل هذا السجل، فضلا عن سفن الصدد، سفن الإمداد وسفن النقل التي تعمل بالمبردات حيث أنها كثيرا ما تشترك في نقل الشحنات من سفن الصيد غير القانوني. ومن المقرر أيضا إدراج المعلومات المتاحة عن ملاك السفن المستفيدين في السجل العالمي رهنا بمراعاة السرية الواجبة وفقا للقانون الوطني. وقد شجع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2006 بشأن مصايد الأسماك المستدامة ودعم الجهود الرامية إلى وضع السجل العالمي الشامل لسفن الصيد في المنظمة باستخدام نفس اللغة الوصفية[38]

48- واستجابة لذلك أعدت المنظمة دراسة جدوى يرد موجزها في الوثيقة COFI/2007/Inf.12 التي بحثت الاعتبارات القانونية والعملية التي ينطوي عليها إنشاء السجل العالمي. وقد تعارض ذلك مع نظم المعلومات القائمة مثل سجل منظمة إدارة المصايد الإقليمي وسجل الترخيص بسفن أعالي البحار التي وضعت بموجب اتفاقية الالتزام، شبكة لويدز/فيربلاي/إكواسيس وهي شبكة الكترونية تروج لسلامة وجودة الملاحة، لاسيما في مجال القطاع الخاص البحري التجاري.

49- بعد إجراء تحليل شامل للعوامل ذات الصلة خلصت دراسة الجدوى التي أعدتها المنظمة إلى:

- إعداد هذا السجل ممكن تقنيا؛
- يتعين على الهيئات الاقتصادية والدول التي ترفع السفن علمها أن تقدم معلومات تفصيلية عن السفن وملكيتها بشكل واف ودقيق حسبما تطلبه المنظمة لضمان وجود نظام مفيد، ويجوز للبلدان النامية أن تطلب المساعدة في هذا الشأن، بما في ذلك وضع سجل لسفن الصيد والاحتفاظ به؛

[37] إطلاق العنان للعمل الأهلي. أنباء طيبة من مجتمعات الصيد المحلية في غرب أفريقيا. 2003، المنظمة ودائرة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.
[38] الجمعية العامة، A/RES/60/31 الفقرة 45

- يتعين وضع نظام موحد للتعرف على السفن حتى يسهل التعرف على أي سفينة باستمرار بصرف النظر عن تغيير اسمها وملكيتها وعلمها؛[39]
- يتعين عقد مشاورة للخبراء؛
- من المرغوب فيه اتباع نهج مرحلي للإدراج في النظام؛
- تعتبر تكاليف وضع النظام، التي تقدر بمبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي على مدى 3.5 سنة ونفقات تشغيلية سنوية قدرها 000 600 دولار أمريكي تكاليف كبيرة.

50- عرضت النتائج التي خلصت إليها دراسة الجدوى على مشاورة خبراء نظم رصد السفن الذين أعربوا عن آرائهم بشأن كيف يمكن للسجل العالمي أن يفيد بشكل مباشر السلطات الوطنية المعنية بالرصد والمراقبة، وكذلك المسؤولين عن تسجيل سفن الصيد وإصدار تراخيص الصيد. و لا يزال في مقدور السفن أن تغير علمها وأن تحصل على وثائق هوية متعددة وتغيير مظهرها بسرعة فائقة. ومعلوم أن التحديد الدقيق للسفينة هو مفتاح النجاح في التحقيق والمقاضاة. ووافقت المشاورة على أن السجل العالمي يمكن أن يحبط ممارسات تغيير العلم واستخدام أعلام تمويهية. وتم أيضا تحديد المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، فرادى ومجموعات، كجهات مستفيدة محتملة وخاصة فيما يتعلق بوضع قوائم إيجابية وسلبية للسفن. وإجمالا، وافقت المشاورة على أن السجل العالمي سيكون مفيدا، ولكنها لم تقلل من شأن ما يتكلفه وضع هذا السجل وتشغيله.

51- وأخيرا، وبالتوازي مع ما سلف، طرحت أيضا مبادرة أخرى مماثلة. فقد أجرت نيوزلندا دراسات جدوى خاصة بها لنظام المعلومات الخاصة بسفن الصيد في أعالي البحار كجزء من التزامها بفرقة العمل في أعالي البحار المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد بحثت هذه الدراسات طائفة من العوامل المشابهة ووصلت هي الأخرى إلى نتائج تتعلق بالجدوى والتكلفة والحاجة إلى تعاون الدولة في إنشاء نظام مفيد لرصد البيانات.

الإجراء الذي اقترحته اللجنة

52- مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية السلبية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على وجود مصايد مستدامة وما يشكله التصدي بشكل فعال لأنشطة الصيد غير القانوني من تحديات، فإن اللجنة مدعوة إلى التدبر وتقديم تعليقاتها على التدابير التي تقترحها هذه الوثيقة، لاسيما ما يتعلق بالمضي في وضع مخطط نموذجي للتدابير التي تستخدمها دول الموانئ، بما في ذلك إمكانية وضع أداة ملزمة، فضلا عن إمكانية النظر في وضع أداة دولية ملزمة جديدة لنظم الرصد والمراقبة. واللجنة مدعوة أيضا إلى تقييم الاستراتيجيات البديلة لتوجيه وتيسير تنفيذ نظم الرصد والمراقبة على الصعيد العالمي، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة، على النحو الذي ناقشته هذه الوثيقة. وأخيرا، يرجى من اللجنة أن تقدم توجيهاتها بشأن الخطوات القادمة التي ينبغي اتخاذها لوضع سجل عالمي شامل لسفن الصيد، بما في ذلك تحديدا، مسألة التمويل وما يتصل بها من خطوات.

[39] دعت مشاورة الخبراء المعنية باستعراض تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني إلى وضع هذا النظام الموحد. التقرير، روما، نوفمبر/تشرين الثاني 2002.